الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 5098 | الأربعاء | 6 شعبان 1446 هـ | 5 فبراير 2025 م | السنة السابعة عشرة

منبج تعلن إضرابا عاما وتطالب دمشق بالحماية

الشرع : معركة إسقاط نظام الأسد كانت نتيجة تخطيط استمر 5 سنوات

انفجار سيارة مفخخة وسط مدينة منبج شرق حلب

«وكالات» : أكد الرئيس السوري أحمد الشرع أن الحكومة الجديدة ستعتمد على الكفاءات وأن البلاد لا تزال في حالة إعادة بناء القانون. وبشأن حل الجيش أكد الشرع أن البديل حاضر اعتمادا على خبرات الضباط المنشقين.

وقال الرئيس السوري الاثنين إن بلاده تحتاج إلى أربع أو خمس سنوات لتنظيم الانتخابات، بعد أقل من أسبوع على تعيينه رئيسا للبلاد، وأقل من شهرين على إطاحة الرئيس بشار الأسد.

ويأتي ذلك فيما قُتل 20 شخصا على الأقل الإثنين في تفجير سيارة مفخخة في مدينة منبج بشمال سوريا، في منطقة تشهد أعمال عنف بين فصائل موالية لتركيا وقوات كردية، بحسب الرئاسة السورية التي تعهدت إنزال «أشد العقوبات» بالمرتكبين.

وأوضح الشرع «لدي تقدير أن المدة ستكون تقريبا بين 4 إلى 5 سنوات وصولا للانتخابات، لأننا نحتاج إلى بنية تحتية واسعة، وهذه البنية تحتاج إلى إعادة إنشاء وتحتاج إلى وقت».

وكان الشرع أكّد أواخر ديسمبر في مقابلة مع قناة العربية أن تنظيم انتخابات في سوريا قد يتطلب «أربع سنوات».

وأكد في المقابلة أن نظام الحكم في سوريا سيكون «جمهوريا، وفيها برلمان وحكومة تنفيذية».

وفي السياق، أكد الشرع أن «معركة إسقاط نظام الأسد خلال 11 يوماً كانت نتيجة تخطيط دقيق استمر خمس سنوات في إدلب، وتوحيد الفصائل واستيعاب القوى المختلفة».

وفي أول مقابلة تلفزيونية بعد توليه رئاسة الجمهورية، قال الشرع إن «النظام كانت لديه معلومات عن التحضير لمعركة ردع العدوان، وجنّد كل إمكانياته»، مضيفاً: «البعض نصحني بعدم فتح المعركة لعدم تكرار مشاهد غزة في إدلب، ورغم ذلك بدأناها».

وأكد أن «أول مسار للتصحيح وأول خطوة للإصلاح كان إسقاط النظام»، معتبراً أن «سوريا لديها الخبرات البشرية والمقومات الكثيرة للنهوض».

وتابع: «إدلب كان فيها سوريون من جميع المحافظات، وقمنا بإشراك الجميع في حكومة الإنقاذ. وعندما وصلنا عملنا سريعاً للمحافظة على مؤسسات الدولة».

وأضاف الشرع: «خلال شهرين بعد تحرير سوريا التقينا مختلف شرائح المجتمع ومغتربين في الخارج للاستماع لوجهات نظرهم بما يخدم مستقبل سوريا».

وفي سياق متصل، قال الشرع إنه «لا يوجد قانون حتى الآن يضبط عملية الأحزاب السياسية. ونحن حالياً نعتمد على الكفاءات الفردية.. وستكون الكفاءات العالية حاضرة في الحكومة الجديدة».

وأكد أنه يحاول «تجنيب سوريا حالة المحاصصة في المناصب، وستكون الكفاءة هي المعيار في ذلك».

وشدد على أن «طريقة دخول الفصائل المشاركة في ردع العدوان إلى المدن والبلدات الكبرى وانضباطها حافظت على السلم الأهلي وطمأنت الجميع». وتابع: «وصلنا إلى بر الأمان على مستوى السلم الأهلي. والدولة السورية تشكل ضمانة لكل الطوائف.. والحوادث الفردية في الحد الأدنى».

وشدد الشرع على أن أولوياته هي «ضبط السلاح وحصره بيد الدولة».

كما قال الشرع إن «الجميع يؤكد على وحدة سوريا، ويرفض انقسام أو انفصال أي جزء منها. وهناك مفاوضات مع قوات سوريا الديمقراطية «قسد» لحل ملف شمال شرق سوريا».

وأكد أن «قسد أبدت استعدادها لحصر السلاح بيد الدولة، لكن هناك اختلاف على بعض الجزئيات».

كما أشار إلى أن «الجيش السوري سابقاً كان فيه تفكك كبير، وكان ولاؤه لعائلة محددة. واليوم نعمل على تشكيل جيش وطني لكل السوريين».

من ناحية أخرى بينما توعّدت دمشق بإنزال أشد العقوبات بمرتكبي تفجير سيارة مفخخة في مدينة منبج بشمال سوريا، والذي راح ضحيته 20 شخصا الاثنين، أظهرت مشاهد خاصة إضرابا عاما في المدينة.

فقد أوضحت فيديوهات خاصة، من المنطقة كيف أغلق أهالي منبج محالهم، معلنين الإضراب العام.

كما طالبوا بضبط الأمن في المدينة من قبل الدولة السورية بعد استهدافها بسيارات مفخخة.

جاء هذا بعدما قُتل 20 شخصا في تفجير سيارة مفخخة في المدينة القابعة شمال سوريا ضمن منطقة تشهد أعمال عنف بين فصائل موالية لتركيا وقوات كردية.

بدورها، تعهّدت الرئاسة السورية بإنزال أشد العقوبات بالمرتكبين.

كما يعد هذا التفجير الثاني خلال أيام، تشهده المدينة التي سيطرت عليها مؤخراً فصائل موالية لتركيا بعد معارك مع قوات سوريا الديموقراطية.

وكانت معارك انطلقت بين الطرفين تزامنا مع بدء معركة درع العدوان التي انتهت بإسقاط نظام الرئيس السابق بشار الأسد في الثامن من ديسمبر.

يشار إلى أن السلطات الجديدة في سوريا بقيادة الرئيس الانتقالي أحمد الشرع الذي يزور تركيا الثلاثاء، كانت أعلنت مرارا تمسكها بحل الفصائل المسلحة ودمجها ضمن جيش جديد، بما فيها القوات الكردية «قسد».

وبينما تراجعت أعمال العنف بشكل ملحوظ في عموم سوريا عقب إسقاط الأسد، تشهد مناطق الشمال تفجيرات ومعارك بين الحين والآخر بين القوات الكردية وفصائل موالية لتركيا منضوية في إطار «الجيش الوطني».

وكانت سيارة مفخخة انفجرت الإثنين سيارة على طريق رئيسي عند أطراف منبج شرق حلب.

فيما أكدت الرئاسة السورية بعد الظهر أن «التفجير الإرهابي الغادر أسفر عن «سقوط عشرين شهيدا وعدد من الجرحى».

وأشار الدفاع المدني الى أن الضحايا، وغالبيتهم من النساء وبينهم أطفال، هم من العاملين في المجال الزراعي كانوا على متن شاحنة صغيرة، صادف مرورها في المكان عند وقوع الانفجار.

البرهان : اقتربنا من النصر الكامل في كل تخوم الخرطوم

الجيش السوداني

«وكالات» : بعد تقدم الجيش السوداني في العاصمة الخرطوم، شدد رئيس مجلس السيادة السوداني وقائد القوات المسلحة، عبد الفتاح البرهان، على أن الجيش اقترب من النصر الكامل بعد هزيمة قوات الدعم السريع.

وقال أمس الثلاثاء من شرق النيل في خطابه للقوات المشاركة في تحرير الخرطوم: «اقتربنا من النصر الكامل بعد دحر الميليشيا في كل تخوم العاصمة».

وكان الجيش والقوات المساندة له قد دخل خلال الساعات الماضية الأجزاء الجنوبية الشرقية من ولاية الخرطوم، قادما من ولاية الجزيرة.

فيما أفادت مصادر، أمس الثلاثاء، بأن منطقة (العيلفون) جنوب شرقي الخرطوم شهدت توافد آليات للجيش في طريقها نحو العاصمة.

كما أشار إلى سقوط قتلى بقصف مدفعي للدعم السريع بمحيط مستشفى في أم درمان. أن قوات الجيش ستفرض حصاراً على منطقة شرق النيل (حيث التحرك الأوسع للدعم السريع) قبيل أن تتقدم للتوغل في الخرطوم.

أما في ولاية الجزيرة، فقد أفادت مصادر في الجيش بمقتل قائد الدعم السريع في الولاية خلال معارك شرق النيل.

كما أكدت أن الجيش دخل مدينة الكاملين في الجزيرة.

في الأثناء، رجحت مصادر عسكرية أن يشكل تقدم قوات الجيش المتوجهة من ولاية النيل الأبيض جنوب الخرطوم ومنطقة المناقل غرب ولاية الجزيرة مزيداً من الضغط على قوات الدعم السريع عبر طريق جبل الأولياء، وهو المنفذ البري الوحيد (للدعم) في طريقه نحو جنوب وغرب الخرطوم.

كما أشارت توقعات مراقبين إلى أن ولاية الخرطوم قد تكون منطقة عمليات عسكرية نشطة في حال تمكنت متحركات الجيش من الوصول إلى عمق العاصمة واشتباكها مع الدعم السريع هناك.

كان الجيش السوداني بقيادة عبد الفتاح البرهان استعاد قبل نحو أسبوعين مقر القيادة العامة في الخرطوم التي استولت عليها الدعم السريع منذ أغسطس 2023.

وقبل ذلك، فك الحصار عن مصفاة الجيلي النفطية في شمال الخرطوم، وهي الأكبر من نوعها في البلد. كما استعاد أيضا ود مدني عاصمة ولاية الجزيرة.

علما أنه في بداية الحرب التي تفجرت في أبريل 2023، سيطرت قوات الدعم السريع على جزء كبير من الخرطوم متقدمة نحو الجنوب واستولت على ولاية الجزيرة.

فيما أدّى النزاع إلى كارثة إنسانية هائلة مع مقتل عشرات الآلاف، ونزوح أكثر من 12 مليون شخص، فيما الملايين على حافة المجاعة.

الجيش اللبناني ينتشر في بلدة الطيبة بعد انسحاب إسرائيل

الجيش اللبناني ينشر قواته في الجنوب مع انسحاب إسرائيل

«وكالات» : أبلغ الجيش اللبناني بلدية الطيبة بقضاء مرجعيون جنوبي البلاد، أنه سينتشر بشكل كامل في البلدة اعتبارا من أمس الثلاثاء، بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي، بحسب ما نقلته وكالة أنباء لبنان الرسمية.

وأعلنت بلدية الطيبة، في بيان الاثنين، أنها أبلغت من قيادة الجيش اللبناني بأن قواته ستنتشر بالكامل في البلدة. وأن الجيش أبلغها أن البلدة بدءا من الثلاثاء تعتبر آمنة وخالية من القوات الإسرائيلية.

وبهذه المناسبة، دعت بلدية الطيبة الأهالي إلى التعاون مع عناصر الجيش وتوجيهاته لإزالة آثار العدوان الإسرائيلي.

وتعد الطيبة من البلدات الجنوبية التي تعرضت لتدمير إسرائيلي ممنهج، سجّلت النسبة الأكبر منه بعد وقف إطلاق النار أواخر نوفمبر الماضي.

وفي الأسبوع الأخير، كثّف الجيش الإسرائيلي من اعتداءاته على قرى الجنوب، بالتزامن مع تحدّي أهاليها له وإصرارهم على العودة رغم الخطر، منذ فجر 26 يناير الماضي الذي كان الموعد المحدد بموجب اتفاق وقف إطلاق النار لإكمال الجيش انسحابه من الأراضي التي دخلها في الحرب الأخيرة.

وأعلن البيت الأبيض، في 27 يناير المنصرم، تمديد ترتيبات اتفاق وقف إطلاق النار بين لبنان وإسرائيل حتى 18 فبراير الجاري، وبدء محادثات بوساطة أميركية بشأن إعادة الأسرى اللبنانيين المحتجزين بعد السابع من أكتوبر 2023.

ويعني هذا التمديد منح إسرائيل مهلة حتى 18 فبراير لإكمال انسحاب قواتها من جنوب لبنان، بدل الموعد الذي كان محددا في 26 يناير الماضي، بموجب اتفاق أمهلها 60 يوما.

وفي 27 نوفمبر 2024 أنهى وقف لإطلاق النار قصفا متبادلا بين الجيش الإسرائيلي وحزب الله بدأ في 8 أكتوبر 2023، وتحول إلى حرب واسعة في 23 سبتمبر الماضي.

ومنذ بدء سريان الاتفاق، ارتكب الجيش الإسرائيلي ما لا يقل عن 672 خرقا، ما أسفر عن عشرات القتلى والجرحى في لبنان.

«المفوضية الأوروبية» : جاهزون للتفاوض مع واشنطن لحل الخلافات

«وكالات» : بعدما لوح الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، بفرض رسوم على الاتحاد الأوروبي قريباً، أكد مسؤول التجارة الخارجية والأمن الاقتصادي بالمفوضية الأوروبية، ماروس سيفكوفيتش، أن المفوضية جاهزة للتفاوض مع الإدارة الأمريكية لحل الخلافات الطارئة.

جاءت تصريحات سيفكوفيتش مع انطلاق أشغال وزراء التجارة الخارجية الأوروبيين في وارسو.

وفي وقت سابق حذرت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، ترامب من فرض رسوم جمركية جديدة على الواردات القادمة من الاتحاد.

وقالت، عقب قمة لقادة الاتحاد الأوروبي في بروكسل، : «عندما يتم استهدافنا بشكل غير عادل أو تعسفي، سنرد بحزم».

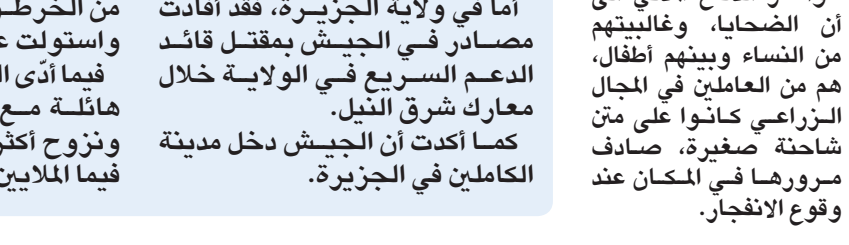
المفوضية الأوروبية

كما أضافت أن «هناك تحديات جديدة وعدم يقين متزايد، لذلك فإن الاتحاد مستعد لحوار قوي ولكن بناء مع الولايات المتحدة»، مشددة على أن التكتل «جاهز» للتعامل مع الوضع.

وأكدت أنه يجب تجنب التصعيد قدر الإمكان من خلال المشاركة المبكرة في المفاوضات، محذرة من أن «الرسوم الجمركية تزيد من تكاليف الأعمال، وتضر بالعمال والمستهلكين، وتخلق اضطرابا اقتصاديا غير ضروري، وتؤدي إلى ارتفاع التضخم».

كذلك أشارت إلى أنه لن يكون هناك الكثير من الفوائد من وراء ذلك.

وقبل اجتماع قادة الاتحاد الأوروبي بفترة وجيزة، أعلن ترامب مجددا نيته فرض رسوم جمركية على واردات الاتحاد الأوروبي، مشيرا إلى العجز التجاري الكبير بين الولايات المتحدة والتكتل.

كما اعتبر أن الأوروبيين استفادوا بشكل كبير من أميركا، من دون تقديم تفاصيل محددة.

وخلال حملته الانتخابية، تطرق ترامب أكثر من مرة إلى خطط لفرض رسوم جمركية جديدة تتراوح بين 10 في المئة و20 في المئة على واردات الاتحاد الأوروبي، معتبرا أنها ستعزز الصناعات المحلية وتعالج العجز التجاري.

يشار إلى أن العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي كانت شهدت توترا شديدا خلال ولاية ترامب الأولى، حيث فرضت واشنطن في عام 2018 رسوما على واردات الصلب والألمنيوم، ما دفع الاتحاد إلى الرد بفرض رسوم على منتجات أميركية مثل مشروب ويسكي البوربون ودراجات هارلي ديفيدسون والجينز.

الصين تخفف منع السفر على الإيغور وتبقي على قيود مشددة

«وكالات» : قالت هيومن رايتس ووتش إن الحكومة الصينية أبقت على «قيود مشددة» وشروط صارمة على مسلمي الإيغور في إقليم شينجيانغ الذين يسعون للسفر إلى الخارج، لكنها خففت منع السفر المفروض على أولئك المقيمين في الشتات ضمن قيود محددة.

وقالت المنظمة –في تقرير نشر– إنّ المسؤولين الصينيين بدؤوا الآن بإعادة جوازات السفر لبعض الإيغوريين والسماح للبعض الآخر بالتقدم بطلبات للسفر، لكنهم أبقوا على «قيود مشددة وشروط ورقابة» على من يفعلون ذلك.

وسمح هذا التخفيف لبعض الإيغور بلقاء أقاربهم لفترة وجيزة في الخارج بعد سنوات من انقطاع أيّ أخبار عنهم» لكنّ القيود لا تزال قائمة، وفق ما قاله يالكون أوليول الباحث في الشؤون الصينية بمنظمة رايتس ووتش.

وبحسب تقرير المنظمة الحقوقية، يتوجب على الإيغور الإفصاح عن سبب سفرهم والعودة في تاريخ معين قد يتراوح بين بضعة أيام وعدة أشهر، وعدم التواصل مع النشطاء في الخارج والتعهد بعدم انتقاد الحكومة الصينية في الخارج. وفي حالة السفر لأغراض تجارية، يُسمح للإيغور بزيارة دول معينة مثل كازاخستان، بينما يُحظر عليهم زيارة «الدول الحساسة» التي تضم أعدادًا كبيرة من المسلمين مثل تركيا.

وأضاف التقرير أنهم نادرا ما يُسمح لهم بالسفر مع أفراد الأسرة وغالبا ما يواجهون استجوابا عند عودتهم إلى الصين، مشيرا إلى أن الإيغور الذين يزورون الصين بجوازات سفر أجنبية غالبا ما يواجهون فترات انتظار طويلة للحصول على تأشيرات، ويتم استجوابهم من قبل السلطات ويُمنعون من المبيت ليلا في منازل أقاربهم.

واستند التقرير إلى مقابلات مع 23 شخصا من الإيغور خارج الصين ووثائق حكومية صينية.

وتتهم الصين باحتجاز أكثر من مليون من الإيغور ومسلمين آخرين في منطقتها الشمالية الغربية، في حملة اعتبرت الأمم المتحدة أنها قد تشكل «جرائم ضد الإنسانية».